استصحاب الحال بين التنظير والتطبيق: إعمال الحرف أنموذجا

صفاء الشريدة*

ملخص

استصحاب الحال من أصول النحو التي استخدمها النحويون في استنباط القاعدة اللغوية، وهو يقوم على اعتبار أن هناك أصولا للأداء اللغوي ظاهرة ومستترة.

عمل الحرف واحدة من القضايا التي ثار حولها جدل النحويين، إذ ارتكزت حججهم في عمل الحرف على فكرة الاستصحاب؛ بقصرهم الحرف الذي يعمل بكونه مختصا بالدخول على الاسم فقط أو الفعل فقط.

لقد خرجت بعض الحروف عن هذا القيد؛ سواء عند الإعمال أو الإهمال، مما أوجب إعادة النظر في فكرة الاستصحاب في عمل الحرف لروزها، وإعادة تقييم دورها في تقعيد عمله في النحو العربي.

قسم البحث إلى جزئين؛ الأول نظري والثاني تطبيقي؛ أما النظري فيناقش تعريف الاستصحاب، وتعريف الحرف، وأسس عمل الحرف. وأما التطبيقي فيناقش عمل مجموعة من الحروف وهي: كي، وحتى، والأحرف المشبهة بـ" ليس".

ثم يستخلص البحث عددا من النتائج كما ظهرت من التطبيق العملي في إعمال الحرف في العربية، بالمقارنة بين نظرية الإعمال، والاستخدام الوارد في الأداء اللغوي.

الكلمات المفتاحية: استصحاب الحال، الحرف، النظرية النحوية، الأداء اللغوي.

موضوع البحث وأهميته:

عدّ النحويون الأوائل الاستصحاب من الأدلة الضعيفة، يُلجأ إليه عندما يغيب دليل غيره. أما في الدراسات اللغوية الحديثة فإن تتبع طرائق الإنتاج اللغوي عند المتكلم، ولا سيما الطفل، تبين أن القواعد العقلية التي تصدر عنها لغته تمثل انعكاسا عن الاستصحاب بمعناه الاصطلاحي؛ فالطفل ينتج كلاما دون استعراض المادة اللغوية وصفيا، من قواعد ذهنية مخبأة خاصة به؛ فتجده يقول كلاما منضبطا وفق القواعد اللغوية المعروفة، وإن لم يكن مسموعا، فيجمع مفردات على قياس غير مستخدم، وينشئ جملا على افتراضات معقولة ومبدعة، بل إن المتكلم البالغ ينحرف عن الأصل اللغوي مكونا جملة في شكل جديد ومع ذلك يبقى كلامه مفهوما؛ لاستحضاره مهارات

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2016.

* مركز اللغات، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

مستكنة تمثل استصحابا جديدا دون إقامة الدليل على صحته؛ فإلى أي حد يمكن توسيع الاستصحاب ليغدو آلية معتبرة للتوليد اللغوي، تسير جنبا إلى جنب مع القياس، لتفكيك البنية العميقة واستحضارها إلى السطح استخداما؟

وقد ذهبت نظرية النحو التوليدي عند تشومسكي إلى:" أن التراكيب العقلية الفطرية الكامنة، متى ما نشطت، فإنها تكون متاحة لتأويل المادة الحسية"[1]. غير أن وجود تلك القواعد لا يلغي الجمل التي تخرج عنها، ولا يعني أن تفسر اللغة وفق التفسيرات الفلسفية الخفية، فإذا كان الاستصحاب يقتضي أن يكون هناك أصل دائما، فإن المرونة النحوية تقتضي أن لا يجنح إلى التفسيرات الفلسفية الخفية للظواهر الواضحة، وإنما الإشارة إليها مع تكريس دورها في التوليد اللغوي،، على اعتبار أن الاستصحاب هو واحد من طرق التوليد، لا وسيلة تفسير فقط؛ فالنظرية" تكون ذات كفاءة وصفية إن كانت قدرتها التوليدية القوية تتضمن نظاما للأوصاف البنيوية لكل لغة طبيعية"[2]؛ وذلك لا يعني أن كل بنية سطحية تستحضر في التفسير النحوي فكرة عميقة؛ فالبنية" التحتية لأي كلام تعطى بشكل كامل بواسطة دليله التحويلي"[3].

من هنا جاء هذا البحث ليعيد مناقشة الاستصحاب في التقعيد اللغوي، في ضوء اعتباره أضعف الأدلة، بدراسة جانب في العربية هو الحرف العامل، باستعراض أنواعه والأسس التي يقوم عليها عمله، للتمكن من تقييم دوره في وضع القواعد التي تنظم ذلك، وما مدى إمكان استخدامه في النظرية اللغوية الحديثة.

الدراسات السابقة:

لم ينل هذا الأصل ما ناله غيره من أصول النحو، ولعل ذلك عائد إلى عدم اعتبارهم له واحدا من طرائق التوليد اللغوي التي يستعان بها لإنتاج اللغة الفصيحة، وفق القواعد الواضحة التي ينتظمها النحو العربي.

وقد ركزت أكثر الدراسات على تعريفه، واستقراء إشارات النحويين إليه، والمقارنة بين مفهومه الفقهي الذي جاء منه والأفق اللغوي الذي استثمر فيه، وعزّ في أكثر الدراسات تتبع تطبيقاته في النحو العربي، وتأثير تلك التطبيقات في الحكم على ذلك الأصل، ومدى فاعليته في التقعيد اللغوي، وإمكانية استثماره بين طرائق التوليد اللغوي، دون أن يقتصر على التوصيف الذي نص عليه النحويون.

ومن تلك الدراسات دراسة لعاطف فضل بعنوان "استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو"، ويعرض فيه عددًا من مسائل الاستصحاب كما جاءت عند النحويين من بصريين وكوفيين، كما يعرض جدولة إحصائية لمسائل الاستصحاب لعرضه والتعريف به.

ودراسة لابراهيم خفاجة بعنوان "أصل الاستصحاب ودوره في توجيه الشواهد النحوية" تلقي الضوء على وجوه الاستدلال بالاستصحاب في القضايا التي دار فيها خلاف حول توجيه بعض القضايا النحوية. وقد درس تمام حسان الاستصحاب في كتابه" الأصول" فوقف على مناقشات مهمة في الأمر أسهمت في بيان أهمية هذا الأصل، ومدى التعويل عليه في بناء النظرية اللغوية.

أولا: الجانب النظري:

ويشمل ثلاثة مباحث؛ تعريف الاستصحاب، وتعريف الحرف، وأسس إعماله. وفي ما يلي تفصيل ذلك.

الأول: حدّ الاستصحاب

الاستصحاب واحد من أصول النحو، أقامه النحويون إلى جانب السماع والقياس، وإن عدوه من الأدلة الضعيفة، فقد ذكر الحلواني أنهم:"...يجعلونه من أضعف الأدلة، ويمنعون التمسك به إذا كان هناك دليل غيره"[4]. فلم يعتنوا به كثيرا؛ فقد ورد عن الخليل بن أحمد" أن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته" فهو يقرّ بالعلل العقلية إلا أنه لن يعلل إلا بما اتضحت علته عنده[5].

لم يكن النحويون في البداية يطلقون على الالتزام بالأصل استصحابا، وإنما جنحوا إلى عبارات من قبيل :أصل الوضع، وأصل القاعدة، والأصل المهجور، والرد إلى الأصل. تقول خديجة الحديثي: أما سيبويه فقد استدل بهذا الدليل في مواضع كثيرة من كتابه وإن لم يصرح به، ولم يسمه استصحاب الحال أو استصحاب أصل"[6].

وقد عرّفه ابن الأنباري اصطلاحا بقوله: "وأما استصحاب الحال، فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه، فكان باقياً على الأصل في البناء"[7]. إذن فالأصل هو الاستصحاب، فإن تغير شيء عن الأصل يلزمه دليل.

وقد ناقشه ابن جني في باب "إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحول"[8]، فيقول:" من ذلك أو إنما أصل وضعها ان تكون لأحد شيئين...فهي عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها...حتى دعاه إلى نقلها عن أصل بابها"[9]. ويضرب لذلك أمثلة متنوعة يقول في همزة الاستفهام حين تخرج إلى معنى التقرير:" ألا ترى أن التقرير

ضرب من الخبر، وذلك ضد الاستفهام"[10]. وهو لا يعلل لأي خروج بل يراه من دلالات النص في المعنى والتركيب التي ينبغي الأخذ بها وإن خالفت الأصل.

والاستصحاب من هذا المنظور هو أصل مفترض مستكن في اللغة، دلّ عليه السماع، وهو يكون بالإبقاء على الأصل أو على حكمه، وقد ذهب أكثر النحويين إلى أن أي خروج عن هذا الأصل ينبغي أن يشفع بحجة قياسية، فاعتبره بعضهم بعد القياس، على الرغم من تبعيته للسماع المطرد.

تقوم فكرة الاستصحاب على أساس أن هناك مستويين للغة؛ عميقا وسطحيا، أو الأصل وصورة له، فهل هو من طرائق التوليد اللغوي أم من طرائق التفسير اللغوي؟ وقد رأت المعيارية أن كل منطوق لغوي هو حصيلة عمل ذهني معياري قائم على القواعد، فاللغة في نظر تشومسكي تتكون عند الإنسان بعد أن يهضم القواعد الذهنية الخفية[11]. وبهذا يمكن عدّ الاستصحاب من طرائق التوليد. أما المدرسة الوصفية فترى أن القواعد الخفية غير موجودة أصلا، على اعتبار أن المستخدم نطق اللغة بمعزل عن أي صورة ذهنية مسبقة، لأنها جزء من التداول الاجتماعي؛ فقد نقل محمد عيد عن بلومفيلد في كتابه" اللغة" قوله:" إن أي تركيب تام يمكن وصفه بعيدا عن المعنى في حدود هيئته المكونة له مباشرة، ومظاهره النحوية التي ترتب تلك الهيئة النحوية"[12]. ويعلق على ذلك قائلا:" والمعنى الفلسفي لا يدخل في منهج البحث في اللغة، لأن اللغة تستقرأ بالحس، ولا تخضع للذهن"[13]. وبهذا الوصف يكون الاستصحاب أداة للتفسير لا للتوليد.

الثاني: حدّ الحرف:

الحرف لغة: من الجذر "ح ر ف" يراد به حدّ الشيء؛ يقال حرف الشيء هو حده وناحيته. وقولهم "انحرف فلان عني. كأنه جعل بيني وبينه حدا بالبعد. وقال أبو عبيدة في قوله تعالى:" ومن الناس من يعبد الله على حرف"[14] أي لا يدوم[15]. والتحريف في الكلام تغييره[16].

وأما لغة؛ فقد ورد عند سيبويه تحت باب "علم ما الكلم من العربية" بعد حديثه عن الاسم والفعل؛ قوله:" وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف..."[17]. وهذا تحديد للحرف في معناه النحوي، بوصفه القسم الثالث من أقسام الكلم.

وقد أشار السيوطي إلى شيء مشابه حين قال إن: "الحرف لا علامة وجودية له، بل علامته ألا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل"[18]. وعليه فقد تعامل اللغويون مع الحرف لا بوصفه قسما مستقلا واضح المعالم، بل في كونه تابعا في وجوده للاسم والفعل فلا يعرف إلا بهما[19].

وأشار الزمخشري إلى أن: "الحرف هو ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم، أو فعل يصحبه"[20].

وتابع ابن يعيش الزمخشري في تعريفه الحرف، فشرحه قائلا: "وقولنا دلت على معنى في غيرها ـ يعني الكلمة المقصود بها الحرف؛... إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره"[21]. ثم مثل على قوله بكلمة (الغلام) بأنه قد فهم منها المعرفة، ولكن إذا ذكرت كلمة "أل" مفردة لم يفهم منها معنى، وإذا قرنت بما بعدها من اسم أفادت التعريف فيه، وهذا معنى دلالتها في غيرها.

ويظهر، من التعريفات السابقة، اتفاق النحويين على أنه لا يوجد للحرف معنى معجمي مستقل، مع اعترافهم بدوره النحوي المتحصل من ارتباطه بغيره، وليس ذاك الدور النحوي بقائم لولا تمكن الحرف من معنى خاص متضمن فيه، هو جزء من تركيبه، أما الاسم والفعل فيحملان معنيين؛ معجميا وتركيبيا منعزلين عن التركيب.

نستدل على كلامنا هذا بقول من أصرّ على كون الحرف يحمل معنى في ذاته؛ فقد ورد في "بغية الوعاة" أن: "محمد بن إبراهيم النحاس الحلبي النحوي يذهب إلى أن الحرف معناه في نفسه، على خلاف قول النحاة قاطبة أن معناه في غيره "، وقد تابعه في هذا الرأي أبو حيان الأندلسي، وحجتهم في ذلك أنه إذا خوطب بالحرف من لا يفهم موضوعه لغة فإنه لا يفهم معناه، وإن خوطب به من يفهمه فإنه يفهم منه معنى، عملا بفهمه موضوعَه لغة، كما إذا خوطب بـ " هل " من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذلك سائر الحروف، غير أن المعنى المفهوم من الاسم والفعل أوضح وأبين منه في الحرف منفردا[22].

وعليه يمكن أن يعرف الحرف على أنه: كلمة لا تدخل عليها علامات الاسم المتمثلة في: علامات الفاعلين، و"ال" التعريف، وأدوات النداء، والتنوين. وعلامات الفعل المتمثلة في: دخول "قد" و"السين" و"سوف"، وتاء التأنيث، وضمير الفاعل، ونون التوكيد. وهو يحمل معنى معجميا غير تام في ذاته، يكتمل في دوره الوظيفي بدخوله على الاسم والفعل فيكون علامة له، وليس له علامات في ذاته.

الثالث: إعمال الحرف:

أقر الاستصحاب عمل الحرف ما دام مختصا، والمقصود بالاختصاص عندهم أن يدخل على الفعل فقط، أو الاسم فقط، وقد أجمع النحويون على اعتبار هذا الدليل، ما لم يبطله شيء، مع الإقرار بضعفه؛ يقول ابن الأنباري: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"[23]. ومع ذلك فلا يكاد نحوي يغفل عن الإشارة إلى الاختصاص في ما

يتعلق بعمل الحرف؛ ولذلك نجد ابن الأنباري نفسه في موضع حديثه عن حروف الجر؛ يقول: "إن قال قائل: لم عملت هذه الحروف؟ قيل: إنما عملت لأنها اختصت بالأسماء، والحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة"[24]. ولما لم يكن الاختصاص بيّنا في بعض الحالات، فقد جنح بعض النحويين إلى التأويل حتى يحافظ على سلامة الاستصحاب.

ومن هنا فقد قسّم النحويون الحروف من حيث العمل إلى: عاملة، ومهملة غير عاملة. ومناقشة الاستصحاب تكون في الحروف العاملة التي تعرف بأثرها الإعرابي إذا دخلت على الاسم أو الفعل، فتسببت في الرفع، أو النصب، أو الجزم، أو الجر.

صنّف النحويون الحروف تبعا لما اختصت به؛ يقول السيوطي: "... وهو- يريد الحرف- على ثلاثة أقسام: مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بينهما. والأصل في كل حرف يختص أن يعمل في ما اختص به، وفي كل حرف لا يختص أن لا يعمل"[25].

وعليه فقد حددوا الحروف المختصة بالأسماء بثمانية أنواع؛ هي: حروف الجرّ، وحروف القسم، وحروف الاستثناء، وحروف النداء، والحروف المشبهة بالفعل، وحرفا المفاجأة، وحرفا التفصيل، وأحرف التنبيه. والحروف المختصة بالأفعال ثمانية أخرى؛ هي: حروف النصب، والحروف المصدرية، وحروف الجزم، وحرفا الشرط، وحروف التحضيض، وحرفا الاستقبال والتسويف، وحرف التوقع والإقرار، وحروف الردع والزجر. وستة حروف مشتركة وهي: حروف العطف، وحرفا الاستفهام، وحرفا التفسير، وحرفا الاستفتاح، وأحرف النفي، وأحرف الجواب[26].

وقد كانت هذه الحروف مختلفة وفق عملها في أربع حالات: حروف تعمل الجرّ، ويتراوح عددها بين سبعة عشر حرفا في المفصل للزمخشري، وعشرين في الألفية وشروحها. وحددها الزمخشري في: الباء، والتاء، واللام، والكاف، والواو، ومن، وعن، وفي، ومذ، وإلى، وعلى، وحتى، ومنذ، وحاشا، وخلا، وعدا. وأضاف إليها الأشموني، وابن مالك: كي، ولعل، ومتى.

وحروف تعمل النصب في الأسماء، وحروف تعمل النصب في الأفعال: يشمل النوع الأول: إنَّ، وأنَّ، وإنْ، وأنْ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعل، ولا النافية للجنس. وأما النوع الثاني فيشمل: أنْ المصدرية، ولن، وإذن، وكيما، وكي، وفاء السببية، وواو المعية، ولام الجحود، ولام التعليل، وحتى، وذلك عند من أعمل تلك الحروف بذاتها دون إضمار "أن".

وحروف تعمل الرفع في الأسماء، وهي: ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليس. وحروف تعمل الجزم في الأفعال وهي: لم، ولمّا، وإنْ، وإذما، ولا الناهية.

يلاحظ من التقسيم السابق وقوع خلط بين الأحرف المختصة والأحرف المشتركة؛ ففي حين يجعلون بعضها مختصا بالأسماء مثل: حتى، يعودن فيجعلونها في حروف العطف المشتركة،

فيقرونّ بأن لها وظيفتين مختلفتين في العطف والجرّ، ويقرون قبل ذلك باختصاصها، وهذا تناقض يبطل فكرة الاختصاص.

ومن ذلك ما ذكره السيوطي من أن "هل" مختصة بالفعل ومع ذلك لا تعمل؛ يقول: "...هل التي في حيزها فعل فإنها تختص به، بمعنى أنه يجب إيلاؤه إياها في باب الاشتغال حيث رجح النصب بعدها، ومع ذلك لا تعمل".

كما أن هناك خروجات أخرى تتعلق بعمل بعض الحروف على الرغم من عدم اختصاصها؛ نحو: ما ولا وإن النافيات؛ يقول السيوطي بخصوصها: "فإنها لا تختص ومع ذلك تعمل، لأن لها شبها بـ"ليس" في أنها للنفي والحال". وقد أقرّ سيبويه في كتابه بعمل "ما" و"لا" عمل "ليس"، إلا أنه لا يذكر "إن" النافية على أنها تشبهها بالعمل، وإنما يقتصر على ذكر معناها فيقول: "وتكون في معنى"ما" قال تعالى "إن الكافرون إلا في غرور" أي "ما الكافرون"".

وأشار بعض النحويين إلى أولوية بعض الحروف المشتركة لأن تكون مختصة؛ فيذكر ابن الحاجب مثالا لذلك في همزة الاستفهام" استعملت في القبيلين مع أولويتها بالأفعال"[27].

وأشار ابن جني إلى المشترك فقال بأن حقه ألا يعمل، لعدم اختصاصه، وقد خالف هذا الأصل أحرف، منها "ما" الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل ليس، لشبهها بها، وأهملها بنو تميم على الأصل[28]. وهذا يدل على أن فكرة المشترك مرتبطة بفكرة العمل، وهو مما يبطل فكرة الاستصحاب من أساسها، فإما أن يكون الحرف مختصا أو غير ذلك، ليترتب عليه العمل أو عدمه.

الجانب التطبيقي: إعمال الحرف

إعمال " كي":

ذهب البصريون إلى أن "كي" تعمل بمعزل عن كونها مختصة، فقالوا بكونها حرف جرّ إلى جانب أنها حرف نصب، وإن ذهب بعضهم إلى أنها منصوبة بأن مضمرة. يقول السيوطي:" "كي" إن كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور، أو الجارة فـ"بأن" مضمرة". وقد قال سيبويه ذلك تحت باب: "إعراب الأفعال المضارعة للأسماء": "اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أن:"...وذلك قولك: أريد أن تفعل، وكي؛ وذلك جئتك لكي تفعل"[29]. وفي هذا إشارة إلى كون سيبويه يراها ناصبة في نفسها. وكذلك فإنه يراها جارة في "ما"[30]، يقول:" وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، فيعملونها في الأسماء كما قالوا حتى مه... ولمه. فمن قال كيمه فإنه يضمر أن بعدها". وعليه فهو لا يعملها في الاختصاص، إذ قبل بالسماع، على الرغم من أنه بدأ حجته في

أول الباب باعتبار الاستصحاب، وعليه فإن سيبويه إذ قبل أن تعمل كي دون اختصاص فإنه أبطل الاستصحاب فيها.

وأما المبرد ففيها عنده وجهان: "أما من أدخل اللام فقال: لكي تقوم يا فتى، فهي عنده والفعل مصدر، كما كان ذلك في "أن". وأما من لم يدخل عليها اللام فقال: كيمه. كما تقول: لمه. فـ"أن" عنده بعدها مضمرة؛ لأنها من عوامل الأسماء"[31].

وقد أقرّ بذلك صاحب شرح التصريح حين وضعها ضمن الحروف الجارة، ضمن ثلاثة مجرورات لا تخرج عنها، وأبرزها" ما" الاستفهامية، ويورد لذلك قول النابغة:

إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنما يراد الفتى كيما يضرّ وينفع[32]

وهو في الوقت نفسه يقبل كونها ناصبة بنفسها ويشرطها بتقدير اللام قبلها، ويحتج على كونها جارة فقط بدون هذا الشرط بدليل دخول" أن" بعدها مستشهدا بقول جميل بن عبدالله:

فقالت أكلّ الناس أصبحت مانعا لسانك كيما أن تغر وتخدعا[33]

وهو الأمر الذي يرفضه سيبويه؛ يقول: "واعلم أن "أن" لا تظهر بعد حتى وكي"[34].

ويرى ابن هشام أنها تكون بمنزلة "أن" المصدرية معنى وعملا: "وذلك في نحو "لكيلا تأسوا"[35]، ويؤيده صحة حلول أن محلها"[36]. وفي هذا الشاهد القرآني توكيد لرأي بعض البصريين بأن كي الناصبة تسبق بلام التعليل؛ ولذلك فإن ابن هشام عندما يسوق بعد ذلك مثالا من قبيل:" كي لا يكون دولة" [37] فإنه يقدر وجود هذه اللام.

وفي شرح ابن عقيل على قول ابن مالك في الألفية:

هاك حروف الجر وهي: من، إلى حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على

مذ، منذ، ربّ، اللام، كي،واو وتا والكاف، والباء، لعـــــل، ومتـــــــى

يقول: "هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء، وهي تعمل فيها الجرّ... وقلّ من ذكر " كي" في حروف الجرّ" ويكمل في بيان أوجهها:"...قولك" جئت كي أكرم زيدا" فأكرم فعل مضارع منصوب بـ"أن" بعد كي، وأن والفعل مقدران بمصدر مجرور بـ"كي"، والتقدير "جئت كي إكرام زيد" أي لإكرام زيد"[38].

وهي عند بعض النحويين تترك أثر العمل مع عدم ورودها فقد ذكر ابن يعيش تعليقا على قوله تعالى:" يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم"[39] يقول:" فيطفئوا نصب بلام كي"[40].

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض.[41] بمعنى أنها مختصة وأن عملها مقرون بذلك.

فأقروا بنصبها دائما ولم ينظروا إلى دخولها على "ما" الاستفهامية، معللين ذلك بقولهم، فيقال كيمه كما يقال لمه، لأنا نقول: مه من كيمه ليس لكي فيه عمل، وليس في موضع خفض، وإنما هو في موضع نصب؛ لانها تقال عند ذكر كلام لم يفهم؛ يقول القائل: "أقوم كي تقوم. فيسمعه المخاطب ولم يفهم:" تقوم، فيقول: كيمه؟ يريد"كي ماذا؟" والتقدير: كي ماذا تفعل؟ ثم حذف، فـ" مه" في موضع نصب وليس لكي فيه عمل"[42].

وأقرواً بالجمع بينها وبين " أن واللام"، واستشهدوا بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع

وقد ورد عند الأنباري معلقا على قول عنترة:

فوقفت فيها ناقتي وكأنها فدن لأقضي حاجة المتلوم

يقول: "وأقضي في قول الكوفيين منصوب بلام كي، وهو في قول البصريين منصوب بإضمار" أن" كأنه قال: لأن أقضي. وقال الكوفيون: معناه لكي أقضي"[43].

يتضح من الكلام السابق أن تباينا وقع بين التنظير والتطبيق في إعمال" كي"، ففي حين رأى بعض البصريين أن" كي" حرف نصب وأعملوها مسترشدين بالاستصحاب، رأى بعضهم الآخر أنها تكون ناصبة وتكون جارة ثم أعملوها غير معتبرين للاستصحاب. أما الكوفيون فأقروا بنصبها دائما ولم ينظروا إلى دخولها على" ما" الاستفهامية، معللين ذلك بقولهم: فيقال كيمه كما يقال لمه، لأنا نقول: مه من كيمه ليس لكي فيه عمل، وليس في موضع خفض، وإنما هو في موضع نصب؛ لانها تقال عند ذكر كلام لم يفهم؛ يقول القائل:" أقوم كي تقوم. فيسمعه المخاطب ولم يفهم:" تقوم، فيقول: كيمه؟ يريد"كي ماذا؟" والتقدير: كي ماذا تفعل؟ ثم حذف، فـ" مه" في موضع نصب وليس لكي فيه عمل"[44].

إعمال حتى:

ذهب الكوفيون إلى أن "حتى" تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن، نحو قولك:" أطع الله حتى يدخلك الجنة"، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك: مطلته حتى الشتاء[45].

واحتج الكوفيون على قولهم" لأنها لا تخلو إما أن تكون بمعنى" كي" كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة. أي: كي يدخلك الجنة. وإما أن تكون بمعنى: إلى أن. كقولك: اذكر الله حتى تطلع الشمس.[46]

وقد خطّأ الأنباري رأي الكوفيين؛ فقال:"...هذا فاسد؛ لأنه يجوز عندكم – يريد الكوفيين- ظهور أن بعد حتى، ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها"[47]. وهي عنده جارة فقط:"...أن تكون حرف جرّ كـ"إلى" نحو قوله تعالى:" سلام هي حتى مطلع الفجر" وما بعدها مجرور بها"[48].

أما البصريون فذهبوا إلى أنها في كلا الموضعين حرف جرّ، والفعل بعدها منصوب بتقدير أن والاسم بعدها مجرور بها[49]؛ يقول سيبويه في باب" الحروف التي تضمر فيها" أن":" وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعل، وحتى، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك، فإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران". ويرى أن النصب بحتى بعد أن مضمرة على وجهين؛" فأحدهما: أن تجعل الدخول غاية لمسيرك... كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها... وأما الوجه الآخر: إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار" أن" وفي معناها"[50].

إذا قابلنا كلام سيبويه في" كي" بكلامه في" حتى" فإنا نجد أنه أعمل كي مع عدم الاختصاص[51]، ورفض النصب في" حتى" لأنها غير مختصة.

وورد عن الجرمي في الكافية:"... ومع النصب يجوز أن تكون حتى بمعنى كي، وبمعنى إلى، فنحو سرت حتى تغيب الشمس. متعين لمعنى الانتهاء، ونحو: أسلمت حتى أدخل الجنة متعين لمعنى السببية"[52].

فهو لا يعقد فرقا في نوع "حتى" النحوي، ولكنه يجعل الفرق في المعنى المجازي الذي تؤديه، بما لا يستلزم تغييرا في الحالة النحوية للفعل بعدها فهو منصوب بالحالين وهي أداة النصب بنفسها دون تقدير عامل آخر. وهو ما لا يتفق مع رأي ابن الحاجب نفسه الذي يرى أن حتى تنصب بـ"أن" مضمرة بعدها. وهذا هو رأي البصريين؛ يقول المبرد:" واعلم أن الفعل بعدها ينصب بإضمار" أن" وذلك لأن حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها"[53].

وقد لخص ابن الأنباري ذلك بقوله" إنما قلنا: إن الناصب للفعل" أن" المقدرة دون" حتى"، أنا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذا ثبت

أنه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير" أن" "[54].

وعليه يستنتج من السابق أن الكوفيين أهملوا الاستصحاب، حين أعملوا حتى دون اختصاص. أما البصريون فتمسكوا بالاختصاص، وأوّلوا الأمثلة في ذلك فأعملوها.

عمل الحروف المشبهة بـ"ليس"[55]

قدر النحويون أن هناك حروف نفي تعمل عمل "ليس" لشبهها بها في تأدية معناها؛ وهي: ما ولا ولات وإنْ. وقد كثر إعمالها في لغة الحجازيين المستخدمة في القرآن الكريم على الرغم من عدم اختصاصها، وفي ما يلي بيان ذلك.

1- إعمال "ما":

ذهب الكوفيون إلى أن "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض. وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها[56].

واحتج الكوفيون لقولهم بأن "ما" لا تعمل لأنها غير مختصة" لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا"[57]. وأما البصريون فاحتجوا على نصبها بشبهها بليس في دخولها على المبتدأ والخبر، وذلك أن "ما أشبهت ليس فوجب أن تعمل عمل ليس...فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس...فوجب أن تجري مجراه؛ لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه"[58].

يقول سيبويه تحت باب:" ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز":" وذلك الحرف " ما"...وأما بنو تميم...لا يعملونها في شيء. وهو القياس، لأنه ليس بفعل... ولا يكون فيها إضمار"[59]. يريد إضمار" أن".

ويكمل سيبويه:" وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها"[60]. ومعنى كلام سيبويه أن الشبه الدلالي هو الذي أكسبها قوة العمل. ثم يقول في حديثه عن قوله تعالى" ما هذا بشرا"[61]:" وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف"[62]. وعبارته هذه تدل على أن الاستصحاب أقوى من المقيس فيها إذ تمثلت به لغة القرآن فصار الذي يقيس تابعا لمن عقد استصحاب الشبه بين ما وليس وما تبعه من عمل، مستخدما له على ما فيه من مخالفة للأصل، وهو الذي يدفع لرفع قيمة الاستصحاب على القياس أحيانا وإن انعدم دليله.

أما المبرد فقال تحت باب" ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه، وهو حرف جاء لمعنى، ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل" يقول:" وذلك أنهم

رأوها في معنى ليس تقع مبتدأة وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع. فلما خلصت في معنى ليس، ودلت على ما تدل عليه...أجروها مجراها"[63].

يتضح من كلام سيبويه والمبرد أنهما يقبلان عمل" ما" عمل ليس، ولا يناقشان الاختصاص فيها إذ إنها غير مختصة مع كثرة المسموع من إعمالها على لغة الحجازيين،، فعملها خروج بيّن على فكرة الاختصاص بصورتها التي أقرها النحويون.

2- إعمال "لا":

ذكر سيبويه "لا" فقال "...وقد جعلت، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة ليس"[64]. وهو على ذلك يقبل إعمالها.

وبمراجعة كتاب الإنصاف لتبين القول في إعمالها أو تركها عند النحويين لم نجد أي إشارة إلى ذلك، وإهمال الحديث فيها يعني إهمال مسألة الاختصاص أيضا، بما يدعم أن فكرة الاستصحاب لم تناقش في كل حال من أحوال عمل الحرف بل كانت تستخدم حيث صلحت مادة للأخذ والرد، ولعل هذا عندنا وجه الاستدلال؛ إذ إن إهمال بعض مادة الاحتجاج من النظرية عموما يضعفها، بل ينقضها.

3- إعمال "لات":

يذكر سيبويه في إطار حديثه عن شبه ما بـ(ليس):" كما شبهوا بها، يريد ليس، لات في بعض المواضع"[65]. لكنه يقلل من قوتها حين ينص على أنها لا تقع إلا مع الحين؛" ولا تمكن في الكلام كتمكن ليس، وإنما هي مع الحين، كما أن لدن إنما ينصب بها مع غدوة، وكما أن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في الله"[66]. وأمثلته التي ساقها تعزز مفهوم العمل المقتصر على هيئة نمط، بغض النظر عن اختصاصها، فهي مختصة ومع ذلك لم تقو على العمل إلا وفق نمط بعينه.

4- إعمال "إن":

عدّ سيبويه "إن" نافية، وذكر مثالا لعملها على غير عمل "ليس"، بأن جعلها في معنى" ما". قال الله عز وجل: "إن الكافرون إلا في غرور"[67] أي_ والكلام لسيبويه_ ما الكافرون إلا في غرور"[68]. وهو لا يشير إلى" ليس" مطلقا، بل يجعلها مثل" ما" النافية، فهو لا يرى صورة عمل ليس فيها.

ويعلق المبرد على ذلك فيقول:"...وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره،... وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ" ليس" كما فعل ذلك في ما. وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين " ما" في المعنى"[69].

ويضرب المثل في "إن"؛ على أنها أم الباب في الشرط لشيوعها وسعة دورانها في الاستخدام، وهو الاستصحاب الذي يمنع المستخدم من إعطائها دورها في العمل النحوي في وجوه أخرى، بل يجزم غيرها لشبهه بها، ثم إذا خرجت إلى معنى آخر هو النفي؛ قيل بشبهها بـ "ليس" بما جعلها تعمل عملا جديدا بمقتضى الشبهية.

إعمال "لا النافية للجنس":

ورد عند سيبويه: "و"لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب "إن" لما بعدها"[70].

كما يذكر صاحب الانصاف أن اسم لا منصوب بها "لأن "لا" تكون بمعنى غير، كقولك" زيد لا عاقل ولا جاهل" أي غير عاقل وغير جاهل، فلما جاءت هاهنا بمعنى ليس نصبوا بها، ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس"[71].

فيتضح من موضعي الاستدلال السابقين إقامة عملها على أساس المشابهة، وإهمال الحديث بالاختصاص فيها.

نتائج البحث:

عدّ النحويون البصريون والكوفيون الاستصحاب أساسا لعمل الحرف في النحو العربي، وجعلوا ذلك الاستصحاب قائما على اختصاص الحرف بالدخول على الأسماء أو الأفعال، ولكنهم وُوجهوا بخروجات على القاعدة تمثلت في:

1- التداخل بين الأحرف المختصة والأحرف المشتركة.

2- أولوية بعض الحروف المشتركة لأن تكون مختصة.

3- عمل بعض الحروف على الرغم من عدم اختصاصها.

4- عدم عمل بعض الحروف على الرغم من اختصاصها.

5- قرن الاختصاص بالمعنى، دون التصريح بذلك، والمحاججة في اختصاص الحرف مع وروده بمعاني مختلفة.

أما في ما يتعلق بالخلط بين الأحرف المختصة والمشتركة فقد ظهر ذلك عند العلماء في مثل حتى في حروف العطف، التي تدخل على الفعل وتعمل فيه النصب، فقبلوا عملها وحاولوا تأويل ذلك. وأشار بعض العلماء الى أولوية بعض الحروف المشتركة بالاختصاص كما في همزة الاستفهام، وذكر أولويتها بالأفعال، مع كونها لا تعمل.

وأما عمل بعض الحروف مع عدم اختصاصها فظهر ذلك في مثل" كي"؛ إذ رأوها من حروف الجر المختصة بالأسماء، ثم إنها لما عملت كثيرا في الفعل النصب، لووا عنق القاعدة وجعلوها ناصبة بأن مضمرة للحفاظ على الاستصحاب. وهي عاملة مع أنها ليست مختصة.

وفيما يتعلق بعدم عمل بعض الحروف مع اختصاصها فوقع في "هل"؛ التي ذكر السيوطي اختصاصها في الفعل مع عدم عملها فيه، و" السين وسوف وقد" وهي كذلك مختصة وغير عاملة.

وأما أنهم جعلوا المعنى في التصنيفات العامة للحروف من متعلقات الاختصاص، فقد تجاهلوه عندما تحدثوا عن الاختصاص عند اختلاف المعنى، كما ورد في حتى مثلا؛ فهي عندهم إما بمعنى "كي" أو بمعنى "إلى أن"، ففي أي المعنيين يكون اختصاصها، وعليه فهي من الحروف المتحدة لفظا المختلفة معنى، فهل عملها مقترن باختصاصها؟ ولا سيما أن أمثلتها متنوعة مثل: "إنْ" التي ترد شرطية ونافية. و" لا" التي ترد نافية وناهية، وهي كذلك غير مختصة تدخل في الأسماء والأفعال، ومع ذلك قويت بالعمل.

وعليه فإن اعتبار الاستصحاب قائما على قواعد ذهنية عميقة تؤسس للأداء اللغوي، ينبغي أن يكون محكوما بالمنطوق فعلا من تلك البنية الخفية، فهي موجودة فعلا ما دامت مطردة، ووجود استخدام محقق في السماع ينفيها يعني أنه لا يصلح تعميمها؛ فالقول بأن الأصل في الفاعل مرفوع مقبول لاطراده، عندما يترجم المستخدم هذه البنية العميقة على هيئة لغة منطوقة بعد أن استقرت في ذهنه باطرادها، فإذا خرج عنها خروجا بعيدا صارت طريقة لتفسير الظواهر المنسجمة معها، لكنها لم تعد حكما مطردا يصلح أداة للتوليد. ومن هنا فإن القاعدة المبنية على الاستصحاب ينبغي أن لا تأخذ شكلا واحدا، بل ينبغي أن يكون هناك أساس له تفريعات، لضمان استمرار فاعليتها في المنطوق.

والأخذ بالاستصحاب في إعمال الحرف، ليس قاعدة مطردة لا خروج عليها؛ بل إنها تصلح أن تكون أصلا، له تفريعاته؛ ولا سيما أن إلغاء الاستصحاب متعذر؛ فلا يمكن افتراض القدرة غير المحدودة على التوليد اللغوي مع عدم وجود قواعد ذهنية عميقة تحكم ذلك؛ فالمستوى السطحي للغة هو صورة للأصل الخفي.

وقد داخل فكرة الاستصحاب القائم على أساس الاختصاص بالدخول على الأسماء وحدها أو الأفعال وحدها خروقات كثيرة، بما يفتح الباب لإعادة النظر في ذلك وقد تبين بمراجعة حروف المعاني ما عمل منها وما لم يعمل؛ أنها يمكن أن تصنف في نوعين رئيسين: ما دخل منها على جملة كاملة تامة التركيب والمعنى، وما دخل على اسم أو فعل وتعلق بهما تعلقا تركيبيا مباشرا بمعزل عن المعنى في عموم الجملة. فأما الحروف التي تعلقت بالجمل في الحالة الأولى فكانت مهملة من حيث العمل عموما إلا عددا محدودا منها مثل: إن وأخواتها. وأما الحروف في الحالة الثانية فكانت في العموم عاملة باستثناء عدد محدود منها مثل السين وسوف.

وبناء على السابق فإنه يمكن اعتماد فكرة استصحاب جديدة في عمل الحرف، قائمة على كون الحرف يعمل ما دام مختصا بالأسماء والأفعال سواء دخل على واحد منهما أو عليهما معا. وأما ما عمل منها من الحالة الثانية فهو خروج على الأصل، يمكن تسويغه بكونها أشبهت كلمات عاملة فعملت عملها؛ فـ "إنّ وأخواتها" أشبهت الفعل في بعض صفاته، فعملت عمله بغض النظر عن اختصاصها.

وتتحقق الشبهية في مستويين؛ دلالي، في مثل: "أحرف النداء" التي شابهت في دلالتها ما عمل أصلا، ونقصد هنا الفعل، فعملت ولكن بطريقة مختلفة عن عمله. ومستوى نحوي في مثل: "الحروف العاملة عمل ليس" التي عملت بطريقة العمل الخاصة لما أشبهته أي "ليس".

وأما ما لم يعمل من الحروف مع اختصاصها وأهمها أحرف الاستقبال، فقد يوجد لها مسوغ يمثل تفريعا على الأساس منطلقا من كونها لم تضف معنى جديدا تماما؛ إذ إن معنى الاستقبال في المضارع متحصّل في أصل وضعه.

وقد ينص على أن كل حرف يخرج عن عموم الاختصاص يمثل حالة في الخروج عن الاستصحاب، يقترن اعتبارها بمعيار الشيوع والاستخدام، وهنا يمكن إجراء إحصاءات لغوية دقيقة تبين سعة الشيوع التي تكون ضامنا ومقوما للاستخدام التوليدي لمثل هذه الحروف يمنع من الخروج عن تلك الاستخدامات.

وكنتيجة عامة فإن الأصل المستكن في اللغة موجود في إعمال الحرف في العربية، قائم على أساس اختصاص حرف المعنى في الدخول على الاسم والفعل بمعزل عن عموم الجملة، بإهمال فكرة الاقتصار على واحد منهما، وبتتبع هذا الاستصحاب سيقل العدول عن هذا الأصل إلى كبير، ولا سيما انه يمكن تسويغ تلك الخروجات المحدودة بوصفها تابعة لواحدة من أسباب العدول الآتية:

1- أن يكون هذا العدول طارئا بفعل التطور اللغوي، وشاع حتى اختفى الأصل.

2- أن يكون المتكلم مال إلى الاقتصاد في اللفظ والتفكير بترك حركة إعرابية أو علامة لصالح الأخرى.

3- أن يكون المتكلم مال إلى تكوين معاني مستكنة في الإعمال أو الإهمال لصالح الدلالة والمعنى.

وهكذا فإن الاستصحاب هي جزء من أصول النحو الموجودة، ولكنها بحاجة إلى دراسات جديدة تطبيقية لإعادة تقييم دورها لتغدو من طرق التوليد اللغوي، وليست فقط من طرق التفسير اللغوي.

Isteshabulhal Theory and Application

Safa Al-Shrideh, *Languages Center, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

Isteshabulhal is one of Grammarians assets which used in devising linguistic rules, Assumes that there are Visible and hidden assets of the language performance. Grammarians controversy arose about the work of alharf (article), based their arguments on Isteshabulhal, designated by alhar that works.

The research began defines Isteshabulhal, then go to the definition of alharf , then devoted a chapter to talk on the concept of the realization of alharf starting point of Isteshabulhal, and treated in some words as "Kai", "hatta," and "ma", to invest harmony between theory and application in the realization of alharf.

Key words: Isteshabulhal, alharf (article), grammarian theory, language performance.

قدم البحث للنشر في 2015/3/18 وقبل في 2015/10/25

الهوامش

1 السابق، ص 70.

2 السابق، ص78.

3 السابق، ص 169.

4 الحلواني، أصول النحو العربي، الأطلسي، الرباط، 1983، ص 127.

5 الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 66.

6 الحديثي، الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974، ص453.

7 ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص 46.

8 ابن جني، الخصائص، ج2،ص457.

9 السابق.

10 السابق، ج2،ص 463.

11 تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ترجمة: مرتضى جواد باقر، مطابع جامعة الموصل،1985، ص 76.

12 عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، 1973، ص 214.

13 عيد، السابق.

14 سورة الحج/ 11.

15 ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1993، ج14/1.

16 ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة " ح رف".

17 سيبويه، الكتاب، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج12/1.

18 السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال مكرم،مؤسسة الرسالة،بيروت،ط1987،2، ج1، ص27.

19 انظر: رشيد الشرتوني، مبادئ العربية في الصرف والنحو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،67.

20 ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج8،ص 2.

21 السابق، ج8، ص 2.

22 عبد الهادي الفضلي، اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، دار القلم، ط1980،1، ص56.

23 ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص 142.

24 ابن الأنباري، أسرار العربية، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 139.

25 السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 27.

26 رشيد الشرتوني، مبادئ العربية، ص 168.

27 انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص 176-177.

28 ابن جني، اللمع في العربية، فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1992، ص2.

29 سيبويه، الكتاب، ج3، ص 6.

30 السابق، ج3، ص 7.

31 المبرد، المقتضب، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص 6.

32 الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ج2، ص2.

33 السابق، ج2،ص 2.

34 سيبويه، الكتاب، ج3، ص 6.

35 سورة الحديد،23.

36 ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، ج1، ص 188.

37 سورة الحشر، 59.

38 ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت، ج2، ص 3؟.

39 سورة الصف، 8.

40 ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص 17.

41 ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص 570.

42 ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1993، ج2، ص 571.

43 ابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1969، ص297.

44 ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1993، ج2، ص 571.

45 السابق، ج2، ص597.

46 ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص 598.

47 الإنصاف، ج2، ص598.

48 ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 243.

49 السابق، ج2، ص 598.
50 سيبويه، الكتاب، ج3، ص 17.
51 انظر ما أوردناه سابقا في إعمال كي.
52 السابق، ج2، ص 243.
53 المبرد، المقتضب،ج2، ص 38.
54 ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص 600.
55 انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية،صيدا، 1997،ج 2، ص 292.
56 ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص 165.
57 السابق، ج1، ص 165.
58 السابق، ج1، ص 166.
59 سيبويه، الكتاب، ج1،ص 57.
60 السابق.
61 سورة يوسف/ 31.
62 سيبويه، السابق، ج 1،ص 59.
63 المبرد، المقتضب، ج4، ص 188.
64 سيبويه، السابق، ج 2، ص 296.
65 سيبويه، السابق، ج1،ص58.
66 السابق،ج1، ص58-59.
67 الملك،20.
68 سيويه، الكتاب، ج3،ص152.
69 المبرد، المقتضب،ج2، ص362.
70 السابق، ج2، ص274.
71 الأنباري، الإنصاف، ج1،ص366.

المصادر والمراجع:

الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العربية، بيروت.

ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957.

ابن الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957.

ابن الأنباري، **أسرار العربية**، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الأنباري، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1969.

ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1993.

ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب المصرية.

ابن جني، **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1993.

ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1992.

ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت.

ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت،1990.

ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت.

ابن يعيش، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت.

تشومسكي، **جوانب من نظرية النحو**، ترجمة: مرتضى جواد باقر، مطابع جامعة الموصل،1985.

خديجة الحديثي، **الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، 1974.

سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال مكرم،مؤسسة الرسالة،بيروت،ط2، 1987.

رشيد الشرتوني، **مبادئ العربية في الصرف والنحو**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

عبد الهادي الفضلي، **اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرانية**، دار القلم، ط1،1980

المبرد، المقتضب، **محمد عبد الخالق عضيمة**، عالم الكتب، بيروت، د.ت.